

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 6 سبتمبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5501)

والأفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - صنع المستقبل في الإمارات

الإمارات اليوم

03 - أهداف طموحة في قطاع الطاقة

تقارير وتحليلات

04 - دلالات ومعاني إغلاق المركز الثقافي الإيراني في السودان

05 - قلق أوروبا من «داعش» .. حجم المشكلة وآليات المواجهة

06 - هل تمهد «داعش» الطريق أمام إيران النووية؟

07 - يجب مراعاة مجموعة من الحقائق في مواجهة «داعش»

شؤون اقتصادية

08 - الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات جديدة على روسيا

من أنشطة المركز

- في محاضرة بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: «أستراليا

ومجموعة العشرين: العمل لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي في العالم» .. 09

من إصدارات المركز

- القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين:

رؤى متنافسة للنظام العالمي 10



صنع المستقبل في الإمارات

تؤكد الإنجازات الكبيرة التي تحققتها دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة ابن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وآخرها الحصول على المركز الثاني عشر عالمياً في مجال التنافسية العالمية، وفق تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) 2014-2015، بعد أن كانت في المركز التاسع عشر قبل عام واحد فقط. هذه الإنجازات تؤكد أن الإمارات قادرة على صنع المستقبل كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، خلال استقباله، مؤخراً، عدداً من الشيوخ والوزراء ورؤساء ومديري الدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية، حيث أشار سموه خلال هذا اللقاء إلى أن كل إنجاز تحققه دولة الإمارات هو نتاج لمنظومة من التعاون بين القيادة والشعب والحكومة، حيث قال سموه: «نحن كقيادة وحكومة ومؤسسات وشعب قادرون على صنع المستقبل لأجيالنا المتعاقبة»، وأضاف سموه، في السياق نفسه أن «أي إنجاز تحققه الدولة لا يمكن له أن يتم أو يكون من دون جهود أبناء وبنات الوطن الفكرية والإبداعية».

وبالإضافة إلى الرؤية الواضحة للحاضر والمستقبل، وتعبئة موارد الوطن، المادية والبشرية، واستثمارها الاستثمار الأمثل، فإن صنع الإمارات للمستقبل المشرق يعتمد بشكل أساسي على العلم والمعرفة، وهذا ما عبر عنه بوضوح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بقوله: «نحن نتطلع للوصول إلى المريخ، ليس بالقوة بل بالعلم والمعرفة وقوة الإرادة والإيجابية».

إن التقدم المطرد الذي تحققه دولة الإمارات العربية المتحدة في المجالات كافة، وبوتيرة متسارعة، يؤكد أن المستقبل لها، وأن البناء الذي أسسته على العلم والتخطيط قادر على الوصول بها إلى المركز الأول عالمياً في مجال التنمية، فلم تتحدث الإمارات أبداً عن أمنيات تريد تحقيقها، وإنما عن طموحات كبيرة تسندها خطط واستراتيجيات للتنفيذ في مدد زمنية محددة تقوم على موازنة دقيقة بين الطموح والقدرة، ولم تتعامل الإمارات أبداً مع الحاضر أو المستقبل بمنطق رد الفعل وإنما بالمبادرة الجادة والتفكير العميق فيما ستأتي به السنوات المقبلة من تطورات وتغيرات داخلية وإقليمية ودولية والاستعداد الحقيقي للتعامل معها، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد ذلك، سواء في مجال الطاقة أو المياه أو البنية التحتية أو التوظيف وغيرها.

مع كل إنجاز عالمي يتم تحقيقه تحرص قيادتنا الرشيدة على تأكيد أن التحدي ما زال قائماً، وأن خط الطموح ما زال ممتداً، وأن التقدم إلى الأمام يحتاج دائماً إلى المزيد من الجهد والعمل، وهذا هو سر ريادة التجربة التنموية الإماراتية: النظر إلى أي إنجاز ليس باعتباره نهاية المسار وإنما باعتباره منطلقاً لتحقيق إنجازات ونجاحات أخرى.

أهداف طموحة في قطاع الطاقة

أكدت مجلة «ميد» في تقرير حديث لها أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتزم تنفيذ مشروعات نفطية كبرى، من أجل زيادة إنتاجها النفطي إلى 3.5 مليون برميل يومياً بحلول عام 2018، مع التركيز على تطوير حقول النفط البحرية، وتوسيع طاقة تخزين النفط من أجل الاستعداد لأي تغيرات محتملة في الطلب العالمي على النفط الخام في المستقبل، وكذلك تعزيز قدراتها في إنتاج الغاز الطبيعي. ويمكن قراءة هذه الأهداف في إطار وعي دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه لا غنى عن الاستمرار في تطوير قطاع الطاقة التقليدية، وبالطريقة نفسها التي يتم بها تطوير قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة، فالقطاعان معاً يمثلان محورين أساسيين لأي خطة وطنية لبناء اقتصاد مستدام.

وقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار ما يزيد على أربعة عقود، على استثمار إمكاناتها الكبيرة في قطاع الطاقة التقليدية، وخصوصاً النفط، وسعت إلى تطوير هذا القطاع ليكون لبنة أولى في بناء اقتصاد مستدام، وفق ثلاثة مبادئ أساسية، هي: أولاً، تطوير الطاقة الإنتاجية لقطاع الطاقة التقليدية، من أجل المحافظة على موقعها كمنتج ومصدر رئيسي للنفط، وهو الإطار الذي تندرج تحته مساعيها الرامية الآن لرفع إنتاجها النفطي إلى 3.5 مليون برميل يومياً، هذا بالإضافة إلى تنفيذها مشروعات أخرى لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي الخاص بها، باستثمارات تصل إلى نحو 25 مليار دولار، من أجل التوسع في استخدام الغاز كوقود لتوليد الكهرباء، بنسب تصل إلى نحو 70% من احتياجاتها من هذه الطاقة بحلول عام 2020.

ثانياً، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تنويع مصادر الطاقة الوطنية بعيداً عن المصادر التقليدية، إيماناً منها بأن المصادر التقليدية برغم وفرتها النسبية، وبرغم المخزونات والاحتياطيات الوطنية الكبيرة منها، تظل معرضة للنضوب، خاصة إذا تم استخدامها بكثافة، وهو أمر وارد مع التوسع والنمو الاقتصادي والسكاني، وقد أدركت دولة الإمارات أيضاً منذ البداية أن الاستخدام الكثيف للطاقة التقليدية له أضرار بيئية عديدة، ومن هنا جاء سعيها الحثيث للتحويل إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، التي تجمع بين ميزتي عدم النضوب والنظافة شبه التامة، وهي قد حققت نجاحات كبيرة في ذلك، ومن المتوقع أن تسهم هذه المصادر بنحو ثلث احتياجاتها من الطاقة بنهاية العقد الجاري، وهو ما عبر عنه معالي وزير الطاقة المهندس سهيل محمد المزروعى في أكثر من مناسبة، عندما أكد أن دولة الإمارات تسعى إلى توليد نحو 30% من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية عبر محطات الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة بنهاية العقد.

ثالثاً، لدولة الإمارات العربية المتحدة سياسة متوازنة في استخدام الموارد الطبيعية، ففي إطار سعيها لإحداث التنمية الشاملة على أراضيها، وتوفير الحياة الكريمة للأجيال الحالية من السكان، تحرص على ألا يكون ذلك على حساب حقوق الأجيال المستقبلية فيها، عبر تنويع مصادر الدخل والقواعد الإنتاجية الوطنية بعيداً عن القطاع النفطي، وعبر استثمار عائدات إنتاج وتصدير مصادر الطاقة التقليدية في تطوير القطاعات غير النفطية، كشرط أساسي من شروط استدامة التنمية، وهي قد حققت نجاحات كبيرة في ذلك، إذ أصبحت القطاعات غير النفطية، وخصوصاً قطاعات البنية التحتية والسياحة والخدمات المالية والمصرفية والتجارة، الداخلية والخارجية، والصناعات المتطورة والدقيقة والطيران المدني والخدمات اللوجستية، هي التي تقود النمو الاقتصادي الوطني، وتسهم بأكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني.

دلالات ومعاني إغلاق المركز الثقافي الإيراني في السودان

التوتر الذي لحق بالعلاقات السودانية-الإيرانية مؤخراً، ينطوي على خسارة كبيرة بالنسبة إلى إيران لجهة سياستها في إفريقيا بشكل عام، حيث تنظر إلى السودان على أنه بوابة للنفاذ إلى القارة السمراء.



التي تثير فيها هذه القضية مشكلة في علاقات طهران مع دولة عربية، حيث سبق أن أدت إلى مشكلة أكثر حدة مع المغرب أفضت إلى إعلان الأخيرة قطع العلاقات الدبلوماسية في عام 2009، كما أثارت مسألة نشر التشيع مخاوف كبيرة على الساحة المصرية بعد التحسن النسبي الذي لحق بعلاقات طهران-القاهرة في ظل حكم «الإخوان المسلمين». وهذا يعني أن نشر التشيع هو أحد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية والإسلامية.

2- التوتر الذي لحق بالعلاقات بين السودان وإيران ينطوي على ضرر استراتيجي كبير بالنسبة إلى طهران التي كانت تنظر إلى السودان على أنه بوابتها إلى إفريقيا من ناحية، ومجال لممارسة الضغط على مصر والسعودية من ناحية أخرى. ومن هنا فإن أي تراجع في علاقاتها مع الخرطوم يمثل خسارة كبيرة بالنسبة إليها.

3- إعلان السودان عن طرد الملحق الثقافي الإيراني على الرغم من التطور الكبير الذي كان قد لحق بعلاقات البلدين، خاصة على المستوى العسكري، يمكن أن يثير مخاوف الكثير من الدول الإفريقية الأخرى التي تقيم علاقات مهمة مع طهران من قضية نشر التشيع، وهذا يمكن أن يمثل ضربة مؤلمة لخطط إيران وأهدافها في إفريقيا برمتها.

إعلان الحكومة السودانية، مؤخراً، طرد الملحق الثقافي الإيراني وإغلاق المركز الثقافي الإيراني، يثير تساؤلات عدة حول دلالات ومعاني هذا القرار الذي تم تبريره بأن الملحق الثقافي الإيراني قد تجاوز التفويض الممنوح له، خاصة أن العلاقات السودانية-الإيرانية قد شهدت خلال الفترة الماضية تطوراً ملحوظاً، على المستوى العسكري، حيث كان من المعتاد أن تزور سفن عسكرية إيرانية موانئ سودانية، وكان آخر هذه الزيارات في شهر يونيو الماضي، وقد اتهمت إسرائيل السودان أكثر من مرة بأنها ممر للأسلحة الإيرانية إلى حركة «حماس».

من الواضح أن طرد الملحق الثقافي الإيراني من السودان يعود إلى أسباب عدة، أولها الضغوط الداخلية، حيث إن هناك تياراً سودانياً داخلياً قوياً معارضاً للنشاط الإيراني في السودان، خاصة التيار السلفي. ثانيها نشاط نشر التشيع الذي تمارسه إيران بشكل معروف في الدول المختلفة، ومنها السودان، حيث تشير التقارير إلى أن الفترة الماضية قد شهدت تصاعداً ملحوظاً لهذا النشاط بشكل أثار القلق على مستويات مختلفة على الساحة السودانية، حتى إن تقديرات تحدثت عن وجود خمس عشرة حسينية شيعية في السودان موزعة على الخرطوم ومناطق أخرى في البلاد. ثالثها رغبة السودان في تحسين علاقاته مع دول الخليج العربية، خاصة على المستوى الاقتصادي، إضافة إلى تحسين العلاقات مع مصر، حيث أدى التطور في العلاقات السودانية-الإيرانية إلى فتور في علاقات الخرطوم الخليجية.

هذا التراجع لعلاقات السودان بإيران أو الانتكاسة التي لحقت بهذه العلاقات، تنطوي على معان مهمة يمكن الإشارة إليها في الآتي:

1- أن نشر التشيع يمثل مشكلة أساسية في علاقات إيران مع الدول العربية والإسلامية، فهذه ليست المرة الأولى

قلق أوروبا من «داعش» .. حجم المشكلة وآليات المواجهة

تصاعدت في الآونة الأخيرة أصوات من قلب النظامين السياسيين الفرنسي والبريطاني، تحذر من المخاطر المحتملة لهجمات تخطط لها «داعش» داخل القارة الأوروبية، الأمر الذي اقتضى من الأوروبيين رفع درجة التأهب القصوى لمواجهة أي مخاطر محتملة لـ «داعش» حفاظاً على الأمن الأوروبي.



وكيفية المواجهة هي أمر يأخذ بالاعتبار عدداً من العوامل والأساليب، منها ما هو على المدى القريب ومنها ما هو على المدى البعيد نسبياً، كما أشار تقرير: «استقطاب وتعبئة حركات الإسلام المتطرف» الصادر عن «كينجز كوليديج» في لندن. وعلى المدى القريب، يقترح هذا التقرير ما يلي: أولاً، سلسلة من الإجراءات مثل منع ظهور أي مراكز لاستقطاب الأنصار للفكر الجهادي المتطرف، خاصة عبر الإنترنت. ثانياً، إعطاء اهتمام خاص وعاجل لأوضاع السجون الأوروبية التي يمكن أن تشكل مكامن غنية لاستقطاب التكفيريين وغيرهم من الجماعات المتطرفة. ثالثاً، تأتي أهمية تنفيذ الخطوات الاستخباراتية والقانونية الملزمة باتجاه معرفة الشخصيات القيادية في الخلايا الإرهابية للإسلام السياسي. وفي المدى الاستراتيجي البعيد، أشار التقرير إلى أنه من الحيوي للدول التي تمثل الوساطة الإسلامية المقبولة أن تعتمد على إنعاش وتنفيذ القوانين الرادعة ضد المتطرفين من الإسلاميين، هذا من جهة، والقيام بإجراءات بناء أو إعادة بناء الثقة مع المجتمعات الإسلامية في الغرب الأوروبي من جهة أخرى. أكثر من ذلك، أخذت بعض الإجراءات الأوروبية في المرحلة الراهنة اتجاهاً أبعد في إطار مكافحة تنظيم «داعش»، من خلال تنفيذ إجراءات صارمة أخرى مثل سحب الجنسية عنهم إلى حين التحقق من سلامة أوضاعهم. أخيراً، رفعت لندن درجة التأهب الأمني إلى مستويات عليا تحسباً لهجمات محتملة لـ «داعش» على المصالح البريطانية.

مع تصاعد تداعيات الحرب التي يخوضها «داعش» في العراق وسوريا، يجري تكثيف مقابل لعمليات التعبئة والاستقطاب للعناصر الأوروبية التي تتوافق توجهاتها الإرهابية المتطرفة معه. وخطة «داعش»، كما تشير مصادر الأنباء المتنوعة، ليست جديدة كلياً، ولكنها أخذت بالتفعيل المستمر طالما تتواصل حالة الحرب المعلنة في العراق وفي سوريا ضده.

وكجزء من عمليات التعبئة والاستقطاب التي يجريها «داعش» في القارة الأوروبية، ظهرت منشورات في لندن تقول إن «دولة الخلافة» تأسست بالفعل، الأمر الذي أسهم في تشجيع بعض الشباب الأوروبي على الانضمام إلى هذا التنظيم. إن البداية الحقيقية في المعالجة تبتدئ، كما يؤكد المحللون السياسيون، من تقدير حجم الخطر الذي يمثله «داعش» على المصالح الأوروبية، وهو أمر يتبع أساساً، وفي جانب رئيسي منه، معرفة عدد الأوروبيين المنضوين تحت جناح «داعش» أو غيره من تنظيمات الجهاد الإسلامي المتطرفة.

وقدرت «مجموعة سوفان»، ومقرها نيويورك، في يونيو 2014، أن أكثر من 2000 أوروبي ينتمون إلى هذه الجماعة الإرهابية، وأكثر من نصفهم من فرنسا وبريطانيا. وفي الفترة القريبة الماضية صرح وزير الداخلية الفرنسي، برنارد كازينوف، بأن 900 من المواطنين الفرنسيين أعضاء في هذا التنظيم الإرهابي المتطرف. وإضافة إلى ما تقدم، قُدرت «مجموعة سوفان» أعداد الأوروبيين المنضمين إلى هذا التنظيم الإرهابي على أنها أكثر بكثير من أولئك المنتمين إليه من المواطنين الأمريكيين، حيث تراوحت أعداد الأخيرين بين 70 و300 فقط. ومع متابعة الأحداث الدموية من منطقة الشرق الأوسط (خاصة العراق وسوريا)، يتضح أن ظاهرة استقطاب المتطرفين من قبل «داعش» قد وصلت إلى مرتبة عليا في اهتمامات أجنحة الحفاظ على الأمن الوطني للدول الأوروبية. ومع عودة عدد من المتطرفين التابعين لـ «داعش» إلى دولهم، تتصاعد أهمية التأهب الأوروبي لمواجهة المخاطر الناجمة عن إمكانية إسهامهم بأعمال إرهابية ضد المصالح الأوروبية.

هل تمهد «داعش» الطريق أمام إيران النووية؟

أوضح جوناثان توبين، المحرر في مجلة «كومنتري» الأمريكية، في مقاله في المجلة، أن التوتر الذي تسبب به تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) للولايات المتحدة وإيران في العراق لا يعني بالضرورة أن يكون «عدو عدونا صديقنا»، أو أن هذا العدو يكون سبباً في إضعاف عزم الولايات المتحدة على وقف محاولة إيران امتلاك السلاح النووي.



ويرى الكاتب أن إطاحة صدام حسين و«الأقلية السنية في حزب البعث» التي حكمت العراق قد وضعت الولايات المتحدة من دون قصد إلى جانب إيران التي كانت تُعتبر عدواً لدوداً لصدام حسين ومعقلاً للمنشقين من الشيعة ضد حكمه الاستبدادي. ومنذ سقوط حكم صدام حسين شعرت الولايات المتحدة بالفرحة القصيرة التي تخللتها معارضة إيرانية وأحياناً دعم إيراني للجهود الأمريكية لإعادة الاستقرار إلى العراق، ونشر الديمقراطية فيه. ويكفي القول بأنه في الوقت الذي تشترك فيه الولايات المتحدة وإيران في أجندة واحدة، وهي الرغبة في عدم سيطرة المتشددين السنة على العراق، فإن الخلافات بينهما فيما يتعلق بمستقبل العراق تُعتبر كبيرة. وقد انسحبت الولايات المتحدة من العراق قبل الوقت المحدد، بينما تجنبت الصراع في سوريا، وبالتالي تحركت سلسلة من الأحداث أدت إلى الظهور المخيف لتنظيم «داعش»، ومن ثم فهي ليست في موقع يمكّنها من انتقاء حلفائها لدعم جهودها في منع التنظيم الإرهابي من الاستيلاء على بغداد وتوسيع رقعة المنطقة التي يسيطر عليها أو ما يُطلق عليه «الخلافة». وهذا يعني أن الولايات المتحدة ترحب بأي مساعدة إيرانية مقدّمة للحكومة العراقية ذات الغالبية الشيعية، لكنها تشعر بالقلق حيال إمكانية نشر قوات إيرانية في العراق، ومن ثم السماح للجماعات الإرهابية بحرية الحركة فيه. ودعا الكاتب إلى عدم السماح لتلك العلاقة المتقلبة بين الولايات المتحدة وإيران أن تلعب دوراً في المباحثات النووية التي ستُستأنف مع إيران أواخر الشهر الحالي في نيويورك قبل انعقاد الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع ذلك يبدو أن فحوى تلك المباحثات يشير إلى أن إدارة أوباما مهتمة أكثر بتحقيق الانفراج مع إيران بدلاً من وقف برنامجها النووي. ويقول الكاتب إنه قبل نشوب الأزمة الحالية في العراق، كانت احتمالات إظهار إدارة أوباما حزمًا في المباحثات النووية مع إيران قليلة. وبدلاً من إقناع الإيرانيين بالتفاوض حول ضمانات السلامة التي من شأنها تحديد نهاية للبرنامج النووي الإيراني، يبدو أن «التنازلات» التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أفنعت طهران بإمكانية الاحتفاظ بمخزونها من اليورانيوم، ومنشأتها النووية، ومنشآت الأبحاث العسكرية في الوقت الذي تشهد فيه العقوبات انهياراً. وإذا ما انتابت المرء الشكوك بسبب رفض إيران المحاولات الغربية لمراقبة برنامجها النووي، فإن استمرار النظام في المماطلة بشأن السماح بعمليات التفتيش الدولية هو الدليل على تلك الشكوك، ومن دون الحصول على معلومات حقيقية بشأن الأبحاث النووية الإيرانية، فإن أي اتفاق - سواء تضمن بنوداً قاسية أو يسيرة - لن يكون له معنى.

وأعرب الكاتب عن أمله أن يُظهر أوباما في النهاية بعض الإصرار، ويتمكن من القضاء على «داعش» قبل فوات الأوان، لكن إذا ما ظهر أنه يسترضي إيران كثيراً فإن الصفقة ستكون ضعيفة. ويرى الكاتب أن الولايات المتحدة ليس لها أن تختار بين سيطرة «داعش» على العراق أو إيران النووية لأن كلا الخيارين يعتبر كارثياً ويجب إحباطه مهما كانت التكاليف.

ويرى الكاتب أن إطاحة صدام حسين و«الأقلية السنية في حزب البعث» التي حكمت العراق قد وضعت الولايات المتحدة من دون قصد إلى جانب إيران التي كانت تُعتبر عدواً لدوداً لصدام حسين ومعقلاً للمنشقين من الشيعة ضد حكمه الاستبدادي. ومنذ سقوط حكم صدام حسين شعرت الولايات المتحدة بالفرحة القصيرة التي تخللتها معارضة إيرانية وأحياناً دعم إيراني للجهود الأمريكية لإعادة الاستقرار إلى العراق، ونشر الديمقراطية فيه. ويكفي القول بأنه في الوقت الذي تشترك فيه الولايات المتحدة وإيران في أجندة واحدة، وهي الرغبة في عدم سيطرة المتشددين السنة على العراق، فإن الخلافات بينهما فيما يتعلق بمستقبل العراق تُعتبر كبيرة. وقد انسحبت الولايات المتحدة من العراق قبل الوقت المحدد، بينما تجنبت الصراع في سوريا، وبالتالي تحركت سلسلة من الأحداث أدت إلى الظهور المخيف لتنظيم «داعش»، ومن ثم فهي ليست في موقع يمكّنها من انتقاء حلفائها لدعم جهودها في منع التنظيم الإرهابي من الاستيلاء على بغداد وتوسيع رقعة المنطقة التي يسيطر عليها أو ما يُطلق عليه «الخلافة». وهذا يعني أن الولايات المتحدة ترحب بأي مساعدة إيرانية مقدّمة للحكومة العراقية ذات الغالبية الشيعية، لكنها تشعر بالقلق حيال إمكانية نشر قوات إيرانية في العراق، ومن ثم السماح للجماعات الإرهابية بحرية الحركة فيه. ودعا الكاتب إلى عدم السماح لتلك العلاقة المتقلبة بين الولايات المتحدة وإيران أن تلعب دوراً في المباحثات النووية التي ستُستأنف مع إيران أواخر الشهر الحالي في نيويورك قبل انعقاد الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم



يجب مراعاة مجموعة من الحقائق في مواجهة «داعش»

هناك جدل على الساحة الأمريكية حول سياسة إدارة أوباما تجاه تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، بين من يدعو إلى التدخل العسكري القوي ضده، ومن يؤيد سياسة الحذر التي يتبناها أوباما.

المستعرة في الشرق الأوسط اليوم: الحرب القائمة بين السنة والمتطرفين والمعتدلين؛ والحرب الجارية في المنطقة بين السنة والشيعة؛ والحرب القائمة بين الجهاديين السنة وكل الأقليات الأخرى في المنطقة؛ الأيزيديين والتركمان والأكراد والمسيحيين واليهود والعلويين.

ويوضح الكاتب أن وجود كل هذه الحروب يعني أن المنطقة لا تملك مركزاً وإنما عدداً من الأطراف، وأن التدخل في منطقة دون مركز يزيد من عدد هذه الأطراف. فقد عكس صعود «داعش» الاستياء الشديد الذي يساور طرفاً واحداً: السنة العراقيين والسوريين الذين شعروا بالإقصاء من السلطة والموارد من قبل الأنظمة الشيعية والعلوية الموالية لإيران في بغداد ودمشق. ولهذا يواصل الرئيس أوباما الإصرار على ضرورة أن يصاحب التدخل العسكري الأمريكي تشكيل حكومة عراقية وطنية جديدة تضم الشيعة والسنة والأكراد. غير أنه ليس من السهل تحقيق تقاسم السلطة في منطقة تغطي فيها الانتماءات والولاءات الطائفية على المواطنة المشتركة ويحول فيها ميزان القوة دون تحقيق أي تسوية.

وعلاوة على ذلك، يقول الكاتب إن هزيمة «داعش» ستكون هي المرة الثالثة التي تدمر فيها الولايات المتحدة خصماً سنياً رئيسياً لإيران، وهو ما يدعو إلى التعامل مع «داعش» بطريقة لا تطمس الحاجة إلى القضاء على البرنامج النووي الإيراني أيضاً. ويختتم الكاتب المقال قائلاً إنه يؤيد استخدام الولايات المتحدة القوة الجوية والقوات الخاصة لاستئصال «داعش»، ولكن في إطار تحالف يشارك فيه كل من لديه مصلحة في ذلك.

في هذا السياق قال توماس فريدمان في مقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان «ما الذي تواجهه واشنطن في التعامل مع داعش؟»، إن الرئيس باراك أوباما واجه انتقادات لاذعة عندما أعلن أن إدارته لا تملك بعد استراتيجية لمواجهة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) بشكل فعال. وأخبر النائب مايك روجرز، الرئيس الجمهوري للجنة الاستخبارات في مجلس النواب، وسائل الإعلام أن سياسة عدم ارتكاب أي حماقات في طريقها إلى الفشل، وهو ما يعني أنه ينبغي استخدام الغارات الجوية حتى إن لم يكن هذا الخيار حكيماً.

ويقول الكاتب إن القيام بأمر من هذا القبيل يتطلب تجاهل أمور عدة، أولها الخبرة؛ فقد دفع هذا النهج الرئيس جورج دبليو بوش في أعقاب 11 سبتمبر إلى الأمر بشن حرب برية في العراق من دون قوات كافية للسيطرة على البلاد ومن دون فهم صحيح للتوترات الطائفية بين الشيعة والسنة ومن دون إدراك أن تدمير نظام طالبان في أفغانستان ونظام البعث السني في العراق أسفر عن تدمير الخصمين الرئيسيين لإيران، وبالتالي عن تمهيد الطريق أمام إيران لتوسيع نفوذها الإقليمي. فقد كانت الولايات المتحدة في عجلة من أمرها لتغيير الأوضاع عقب 11 سبتمبر، ولكن التعجل يرغم المرء على تجاهل التعقيدات التي من شأنها أن تعود إلى ملاحظته بعد ذلك. ويقول الكاتب إن «داعش» تقوم بممارسات مروعة وشنيعه، ولكنها لا تشكل تهديداً على الأراضي الأمريكية. وثانياً، السياق، حيث إن هزيمة «داعش» تتطلب معالجة السياق الذي ظهرت فيه، وهو الحروب الأهلية الثلاث



الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات جديدة على روسيا

شركة «جازبروم» الروسية وليس شركة الغاز نفسها، وهي مورد رئيسي للغاز للاتحاد الأوروبي. وأضيف 24 شخصاً إلى قائمة الممنوعين من دخول دول



فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا، أمس الجمعة، في إطار العقوبات المفروضة عليها بالتعاون بين الاتحاد والولايات

المتحدة الأمريكية بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية، ولكنه قال إنه قد يتم تعليقها إذا سحبت موسكو قواتها من أوكرانيا والتزمت بوقف لإطلاق النار. وستؤدي بعض البنود إلى جعل قيام الشركات الروسية المملوكة للدولة بجمع أموال في الاتحاد الأوروبي أمراً أكثر صعوبة. ويتوقع دبلوماسيون أن تشمل هذه العقوبات من بين أطراف أخرى شركة النفط «روسنفت» ووحدات من

الاتحاد الأوروبي، والذين جمدت أصولهم في الاتحاد الأوروبي. وقال دبلوماسي كبير بالاتحاد شارك في المحادثات لـ «رويترز» إن «السفراء اتفقوا على حزمة عقوبات ضد أشخاص وقطاعات من الاقتصاد الروسي». ومن المتوقع أن يكون التنفيذ يوم الاثنين المقبل. وأضاف الدبلوماسي الأوروبي: «لا بد من تماسك وقف لإطلاق النار من أجل رفع هذه العقوبات».

العراق يلجأ للقضاء الأمريكي بسبب شحنة نفط كردية

أعاد العراق تقديم دعوى أمام محكمة أمريكية في محاولة للسيطرة على حوالي مليون برميل من النفط الكردي الخام المتنازع عليه، الذي تحمله ناقلة قرب تكساس، وذلك بعد أيام من قول المحكمة إنها لا تملك السلطة للحفاظ على الشحنة لكن يمكنها أن تستمع إلى المرافعات من المالك الشرعي للنفط. ووسع العراق الدعوى في الوثائق القضائية التي تم الاطلاع عليها أمس الجمعة، لتشمل المشتريين المحتملين للشحنة، وقال إن حكومة إقليم كردستان لم تصرح ما إذا كانت تمتلك الشحنة حالياً.



وكانت بغداد قد طلبت من المحكمة التدخل بالسيطرة مؤقتاً على الشحنة إلى أن يتم حل النزاع، وقالت إن

المحكمة الأمريكية تمتلك في الواقع السلطة لفعل ذلك لأن الدعوى تشمل معاملة تجارية أبرمت في الولايات المتحدة. والناقلة «يوناييتد كالافرتنا» متوقفة على بعد حوالي 60 ميلاً قبالة تكساس منذ أواخر يوليو الماضي، وتحمل نفطاً كردياً تبلغ قيمته حوالي 100 مليون دولار. وتخوض الحكومة العراقية المركزية معركة قانونية ضد كردستان بشأن من يملك حق تصدير الخام.

نمو الوظائف الأمريكية بأبطأ وتيرة في 8 أشهر



تباطأ نمو الوظائف الأمريكية بشدة في أغسطس الماضي، وتوقف المزيد من الأمريكيين عن البحث عن وظائف، وهو ما يعزز أسباب مجلس الاحتياطي الاتحادي للانتظار فترة أطول قليلاً قبل رفع أسعار الفائدة. وقالت وزارة العمل الأمريكية أمس الجمعة إن عدد الوظائف في القطاعات غير الزراعية زاد 142 ألف وظيفة الشهر الماضي، مسجلاً أقل زيادة في ثمانية أشهر.

وتراجع معدل البطالة 0.1 نقطة مئوية إلى 6.1% مع خروج بعض الأمريكيين من القوى العاملة. وجرى تعديل بيانات يونيو ويوليو الماضيين لتقل 28 ألف وظيفة عن التقديرات الأولية. علاوة على ذلك لم يشهد قطاع الصناعات التحويلية أي نمو في الوظائف، فيما تراجع عدد الوظائف في قطاع التجزئة للمرة الأولى منذ فبراير.

وكان اقتصاديون توقعوا أن يزيد عدد الوظائف 225 ألفاً في أغسطس وأن ينخفض معدل البطالة إلى 6.1%. ويتناقض التباطؤ المفاجئ في نمو الوظائف مع مؤشرات أخرى بسوق العمل مثل عدد الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة.

في محاضرة بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

«أستراليا ومجموعة العشرين: العمل لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي في العالم»

نظّم «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، مساء يوم الأربعاء، الموافق الثالث من سبتمبر الجاري، محاضرة بعنوان «أستراليا ومجموعة العشرين: العمل لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي في العالم»، ألقاها دانييل سلوبر، الممثل الخاص لأستراليا في مجموعة العشرين.

الأزمة المالية الآسيوية. ولقد أسست المجموعة من أجل توسيع المناقشات حول قضايا السياسات الاقتصادية والمالية الرئيسية، والعمل على بلورة سبل تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق نمو اقتصادي عالمي مستقر ومستدام لمصلحة الجميع. وأوضح سلوبر أن أول قمة عُقدت لقيادة مجموعة العشرين كانت في عام 2008، وكان ذلك استجابة منهم للأزمة المالية العالمية، وإدراكاً لأهمية التنسيق في اتخاذ الإجراءات الحاسمة التي تستوجب دفعاً سياسياً من قبل القادة لتطوير الأزمة والإحاطة بتداعياتها.

وأبرز المحاضر أن جدول أعمال مجموعة العشرين يتضمّن تعزيز الاقتصاد العالمي، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، وتحسين التنظيم المالي، والإشراف على إصلاح اقتصادي أوسع، مشيراً إلى أن مجموعة العشرين تركّز على دعم النمو الاقتصادي العالمي، بما في ذلك تعزيز خلق فرص العمل وفتح التجارة.

وبعد المحاضرة، أجاب سلوبر عن تساؤلات عدد من الحضور، فجواباً عن تساؤل تعلّق بازدياد نسبة البطالة في الاتحاد الأوروبي، حتى إنها بلغت 20% لدى بعض البلدان، ذكر المحاضر أن قضية البطالة واحدة من القضايا الرئيسية في أجندة اجتماع قمة العشرين، بالإضافة إلى قضية الفقر. وأبرز المحاضر، في الختام، أن لدى المجموعة نظاماً قوياً من التشريعات والقوانين يخولها حسن التعامل مع الأزمات والتعثرات؛ فثمة تدابير عدّة يمكن اتخاذها محلياً في مختلف بلدان مجموعة العشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن أستراليا تولت منذ ديسمبر 2013 الرئاسة الدورية لمجموعة العشرين، وسوف تستضيف قمة قادة مجموعة العشرين في شهر نوفمبر المقبل في مدينة «بريسبان».

في بداية المحاضرة، التي حضرها خبراء وأكاديميون، وعدد من أعضاء الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولقيف من الكتّاب والصحفيين، وعدد من الباحثين والمتخصّصين في مجال الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، وحضرها كذلك عدد كبير من المهتمّين والراغبين في الاطلاع واكتساب المعرفة، تقدّم دانييل سلوبر بالشكر الجزيل إلى سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، على دعوته لإلقاء المحاضرة، كما أشاد بجهود سعادة



الدكتور جمال السويدي في إدارة هذا الصرح البحثي الكبير، لافتاً النظر إلى أن المركز يُعدّ من أهم المراكز البحثية في المنطقتين العربية والشرق الأوسط وفي العالم أجمع، وذلك في ظل دعم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

وقد قدّم المحاضر نبذة تعريفية عن مجموعة العشرين، التي تتكوّن من قادة أكبر الاقتصادات المتقدّمة والناشئة في العالم، والتي تهدف إلى العمل على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وتشتمل المجموعة على 19 دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. وعرّج المحاضر على الدور الإيجابي الذي اضطلعت به مجموعة العشرين، وقد تمثل في تعاملها مع الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وأعطى المحاضر موجزاً تاريخياً عن نشأة مجموعة العشرين، فقد بدأت هذه المجموعة في عام 1999 بوصفها اجتماعاً لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في أعقاب



القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي

تحرير: جرايمي هيرد

تحرير: جرايمي هيرد
تاريخ النشر: 2013

لا تبلغ أي دولة منزلة «القوة العظمى» إلا من خلال توافر مزيج من الإيمان بالقدرات الذاتية والإعلان الصريح عنها، كما أن هذه المنزلة يمكن أن تُمنح لهذه الدولة أو تلك عن طريق إقرار قوى عظمى أخرى واعترافها بأن الدولة (أو الدول) التي تبلغ تلك المنزلة، تمتلك من القدرات العسكرية والاقتصادية ما يمكنها من لعب دور رئيسي في الشؤون الدولية، وربما يصل بها إلى حد الوقوف موقف المتحدي لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها «قوة عظمى»، سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط. وتصف وثيقتا استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، الصادرتان في عامي 2002 و2006، «القوى العظمى» - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والهند وروسيا - بأنها «مراكز قوة عالمية».

وعلى الرغم من أن كلاً من هذه «المراكز» يسعى لاستعراض قدرات أكبر مما يعرض الآخر داخل المنظومة الدولية، فإن ثمة فوارق واضحة بين مراكز القوة الخمسة هذه؛ فقد صار مفهوماً في نظر بعض المراقبين أن توصف الصين والهند وروسيا بالقوى الناشئة، على حين أن قدرات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة («الغرب السياسي» القديم) تمر بمرحلة تراجع نسبي. وضمن هذه القوى الخمس، توجد ثلاث دول نووية - روسيا والصين والولايات المتحدة - ولكل منها مقعد دائم في مجلس الأمن؛ أما الهند فهي قوة نووية ولكنها لا تشغل مقعداً كهذا في المجلس، على حين يضم الاتحاد الأوروبي دولتين نوويتين، كل منهما عضو دائم فيه (فرنسا والمملكة المتحدة). وثلاث من هذه القوى الخمس، تعد من الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد اقتصاد السوق الحرة (الاتحاد الأوروبي، والهند، والولايات المتحدة)، بينما تتبنى اثنتان منها نظاماً يسمح بحرية السوق، إلا أن الدولة تفرض سيطرتها بقوة عليها (الصين، وروسيا).

ومع أن عبارة «مراكز القوة العالمية» تمثل إحدى طرائق توصيف القوى العظمى، فإن بروز منظومات جديدة (وإن كانت تعاني مواطن ضعف مؤسسية) يوحي بأن الأمل في نشوء إدارة جماعية على المستوى الدولي، مازال قائماً في

تلك الدول التي تمتلك من الثقل والأهمية؛ ما يجعل دورها عاملاً لا يمكن الاستغناء عنه؛ فـ «مجموعة الثماني» (G8)، تمثل من حيث الأساس، تجمعاً أوروبياً - أطلسياً، يضم دولاً ديمقراطية صناعية رئيسية في العالم (برغم تزايد التشكيك في «أوراق اعتماد» روسيا كنظام ديمقراطي يتبنى اقتصاد السوق الحرة)، والتجمع الآخر الأكبر منه، هو ذلك الذي تجسده «مجموعة العشرين» (G20)؛ وهو الذي تتميز تركيبته الجغرافية والسياسية الاقتصادية بطابع عالمي أكبر، مقارنة بـ «مجموعة الثماني»؛ ما يعكس تراجع دور دول تلك المنطقة، أما ثالث هذه التجمعات البارزة، فيضم بلداناً نامية تتميز بسرعة نموها الاقتصادي: (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، ويعرف اختصاراً باسم مجموعة «بريك» (BRIC).

مكانة كل منهما كأنموذج ذي صدقية. كما أن النظم الأوتوقراطية الدائمة تنعم اليوم بنفوذ أكبر تفرضه على الديمقراطيات المدينة، بل إنها تحررت من اتكالها عليها، فضلاً عن حصول تراخ واضح في القيود المفروضة على أفعالها وتحركاتها. ولنا في السياسات الحمائية، وسياسة تأمين الموارد والثروات الوطنية، وتواصل عملية «بلقنة» شبكة الإنترنت، وضعف التحالفات الكبرى، خير الأدلة على عودة الدول لتأكيد سيطرتها على اقتصاداتها ومجتمعاتها. وتحمل هذه السياسات في طياتها خطر إيجاد ما يعرف ببيئة «إفقار الجار» التي تتميز بالتفوق والانكفاء إلى الداخل.

وتواجه القوى العالمية سلسلة من التهديدات الاستراتيجية المترابطة فيما بينها، كالهجمات الإرهابية التقليدية ضد البنى التحتية المدنية الحساسة و«إرهاب أسلحة الدمار الشامل» والدول الهشة، التي تشكل 13% من بين جميع دول العالم، ويعيش فيها قرابة سدس إجمالي سكانه، وهي التي تعد مسؤولة عن نصف الحروب الأهلية التي نشبت حتى الآن في هذا العالم، وعن 77% من كل الأزمات الدولية التي اندلعت في عصر ما بعد الحرب الباردة. ويمكن لمثل هذه الدول أن تكون مُعدية؛ جراء التداخل الواضح فيها بين قضايا الفقر والصراعات والجريمة وهشاشة الدولة.

السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه هو: كيف ستكون طبيعة العلاقات بين القوى العظمى؟ وهل سيمكن وصف النظام العالمي بذلك الذي يضم عالماً واحداً يسوده الاعتماد المتبادل ويمكن التنبؤ بتطورات وأحداثه، وحيث تسهم التهديدات الاستراتيجية المشتركة في إيجاد حوافز قائمة على المصالح والمنافع المتبادلة ومن شأنها الدفع بعجلة التعاون بين القوى العظمى إلى أمام؟

إن التعاون العالمي هو السبيل الوحيدة للتحكم في تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة اللاتماثلية. فلن يكون في مقدور أي أمة إدارة هذه المهمات وحدها، مثلما ليس في وسع المجتمع الدولي بأسره، القيام بذلك في غياب دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من غير الدول. ولا بد من العمل معاً؛ للتوصل إلى استجابات أمنية مناسبة للتعامل مع الوقائع والأوضاع التي نشأت في القرن الحادي والعشرين.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل سيتخذ النظام العالمي، وهو الذي يتوقع بروزه في هذا القرن، شكل نظام العالم الواحد الليبرالي القائم على مبدأ الاعتماد المتبادل، والذي سيتسم بحوافز نفعية تدعو إلى التعاون وبتوافر مكاسب عملية للقوى العظمى جميعاً، بدعم من مشاركات متعددة الأطراف في مؤسسات؛ (كالأمم المتحدة، و«مجموعة العشرين»، وما شابه ذلك من منظمات إقليمية)، وأنظمة، (ومنها - مثلاً - نظام مراقبة الأسلحة، ونظام مواجهة تغيرات المناخ، ونظام تعزيز التجارة)، ومعايير كونية مشتركة، وقانون دولي معزز؟

وكخيار بديل، و عوضاً عن مفهوم جديد لـ «تعددية الأطراف»، وعصر جديد لـ «الشراكات العالمية»، هل تعدد «القوى العظمى» الجديدة إلى تطوير مفهوم عملي صالح للتطبيق لنظام عالمي من شأنه تقوية دورها التنظيمي في المناطق المتاخمة لها، واستعراض قدراتها على المستوى العالمي من خلال مؤسسة تنفيذية يتم تشكيلها من تجمع يتكون من «مجموعة السبع»، بالإضافة إلى دول «بريك» الأربع، مع عدد آخر من الدول؟ وهل سيستند هذا النظام إلى القدرات المادية المصحوبة بتماسك التكتلات الجيوسياسية وتلاحمها، والتي ستتميز بهرمية السلطات الإدارية وتبني مبادئ توازن القوى، أكثر من تميزها بمبدأ الاعتماد المتبادل فيما بينها، وهو الذي يقوم على تقاسم المصالح؟ وهل ستتجه القوى العظمى إلى مأسسة أفضلياتها وأولوياتها، بشكل مؤسسات ومنظمات دولية غير ذات جدوى، وتبني مفهوم «المحصلة الصفرية» فيما يتعلق بإدارة أسباب تزعزع الأمن وانهيائه؟ وهل ستزعم القوى العظمى هذه، إلى لعب دور أوسع ضمن النظام القائم حالياً، أو إلى تغيير النظام نفسه؟

من المؤكد أن الأزمة المالية العالمية قد عززت التحول العالمي الاستراتيجي الجوهري في النظام القائم من النواحي النفسية والسياسية والاقتصادية؛ إذ تسببت الأزمة في «إعادة ترتيب» مناطق نفوذ مختلف البلدان، وكشفت عن تغيير هيكل في بنية الاقتصاد العالمي تميز بتحول مركز القوة بشكل متسارع نحو آسيا، وعن نشوء نظام عالمي متعدد الأقطاب؛ فدول مجموعة «بريك»، ومن بينها الصين تحديداً، تتمتع حالياً بموقع عالمي أقوى نسبياً مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا، اللتين ضعفت